

ظاهرة الديون السيادية العالمية دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية

Global Sovereign Debt Phenomenon USA Case Study

فتيحة بوهرين¹ سليمة طبايبية²

1 جامعة قسنطينة2 - عبد الحميد مهري، fatiha.bouhrine@univ-constantine2.dz

2 جامعة 8 ماي 1945 قالمة- الجزائر ، tebaibia.salima@univ-guelma.dz

تاريخ الاستلام: 2020/08/30 تاريخ القبول: 2022/11/09 تاريخ النشر: 2022/11/14

Abstract:

Countries suffer from the worsening debt, whether developing or developed countries. They have increased the public's sovereign debt of developed countries, and evidence of this happening the European sovereign debt crisis in 2012, which had an impact on the global economy in general and in particular European countries. And among the most advanced countries which suffer from the weight of the sovereign debt of the United States, But she did not suffer from the debt crisis, such as Greece, Spain and other countries. examined sovereign debt for U.S.A. Therefore, this study attempts to explain why non-USA sovereign debt turned into a crisis

Key words: sovereign debt, U.S.A, Sovereign rating, military spending

الملخص:

تعاني الدول من تفاقم مديونيتها سواء النامية أو المتقدمة، هذه الأخيرة تفاقت ديونها العامة السيادية، والدليل على هذا أزمة الديون السيادية الأوروبية التي حدثت خلال سنوات 2012، والتي كان لها أثار على الإقتصاد العالمي من جهة والإقتصاد الأوروبي من جهة أخرى. ومن بين أهم الدول المتقدمة التي تعاني من ثقل الديون السيادية الولايات المتحدة الأمريكية (الو.م.ا)، لكنها لم تعاني من أزمة الديون مثل: اليونان، اسبانيا وغيرها من الدول.

كلمات مفتاحية: الديون السيادية، الولايات المتحدة الأمريكية، التصنيف السيادي، الإنفاق العسكري.

1. مقدمة:

لقد شهد العالم أزمة ديون سيادية حادة و التي مست بلدان الاتحاد الأوروبي و نخص هنا اليونان، البرتغال و اسبانيا . و التي كانت من أسبابها انعدام الشفافية و تراكم الأزمات الرأسمالية و نقصد هنا أزمة الرهن العقاري التي تحولت إلى أزمة مالية عالمية سنة 2008. و التي تعتبر إحدى الأسباب الكاشفة عن حجم الديون للدول المتقدمة خاصة دول منطقة اليورو. وباعتبار الولايات المتحدة من بين الدول العظمى التي تصدر سندات موجهة للمستثمر الأجنبي والتي تسمى بالديون السيادية، فإن زيادة حجمها له آثار على الإقتصاد الدولي بصفه عامة والإقتصاد الأمريكي بصفة خاصة.

مشكلة الدراسة:

لقد وصل الدين الأمريكي سنة 2010 إلى 95 % من الناتج المحلي الإجمالي، وهو متقارب مع الدين اليوناني غير أن هذه الأخيرة تعرضت إلى أزمة مديونية حادة، أعلنت خلالها الحكومة اليونانية عن إفلاسها على عكس الو.م.ا.

من خلال ما سبق سنحاول في هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: هل ينبئ

ارتفاع حجم الدين الأمريكي بحدوث أزمة ديون سيادية بها؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالدين السيادي؟
- متى تلجأ الدول إلى الدين السيادي؟.

أهداف الدراسة :

في ضوء ما تضمنته مشكلة البحث فان أهداف هذه الدراسة يمكن حصرها في:

- التعرف على حجم الديون السيادية على المستوى العالمي؛
- معرفة حجم الديون السيادية الأمريكية ، وأسباب ارتفاعها؛
- تحليل مدى إمكانية تحول الدين السيادي الأمريكي إلى أزمة.

أهمية الدراسة:

إن موضوع الديون السيادية العالمية مهم و متشعب جدا، وتكمن أهميته في معرفة آثار تلك الديون على الإقتصاد العالمي خاصة إذا كانت تتزايد باستمرار.

منهجية الدراسة:

بهدف الإجابة على الإشكالية الرئيسية استخدمنا إن موضوع الديون السيادية العالمية مهم ومتشعب جدا، وتكمن أهميته في معرفة آثار تلك الديون على الإقتصاد العالمي خاصة إذا كانت تتزايد باستمرار المنهج الوصفي التحليلي وذلك عن طريق وصف ظاهرة الديون السيادية من خلال سرد إحصائيات عنها على المستوى الدولي، وعلى مستوى الو.م.ا وتحليلها.

وللوصول إلى الهدف من هذه الدراسة قمنا بتقسيمها إلى ثلاث محاور تناولنا في المحور الأول الإطار النظري للديون السيادية، أما المحور الثاني فتطرقنا فيه إلى الديون السيادية على المستوى العالمي من خلال سرد الإحصائيات وتحليلها، ليكن المحور الثالث والأخير حول الديون السيادية الأمريكية والذي تناولنا فيه حجم الديون السيادية، أسباب زيادتها ومدى تحولها إلى أزمة. وختمنا الدراسة بخاتمة تناولنا فيها أهم النتائج المتوصل إليها.

2. الإطار النظري للديون السيادية:

قبل تناول الديون السيادية على المستوى الدولي بصفة عامة، وعلى مستوى الإقتصاد الأمريكي بصفة خاصة، لا بد من العروج على الديون السيادية نظريا من حيث تعريفها، أسباب اللجوء إليها... الخ.

1.2 مفهوم الدين العام:

هناك عدة تعاريف أعطيت للديون السيادية، حيث هناك من يعرفها بأنها سندات تقوم الحكومة بإصدارها بعملة أجنبية و طرحها للبيع لمستثمرين من خارج الدولة أي انه شكل من أشكال الاقتراض (بوالكور نور الدين: 2013 ، ص 60). ويرى البعض بأنها الديون المترتبة على الحكومات ذات السيادة و تتخذ اغلب هذه الديون شكل السندات و عندما تقوم الحكومات بإصدار سنداتها فإنها تسلك طريقين لا ثالث لهما، الأول هي طرح سندات بعملتها المحلية، وغالبا ما تكون هذه السندات موجهة نحو المستثمرين المحليين وفي هذه الحالة يسمى الدين الناجم عن عملية الإصدار بالدين المحلي. أما الثاني إصدار سندات موجهة للمستثمرين في الخارج بالعملة الأجنبية والتي غالبا ما تكون بعملة دولية مثل الدولار

أو اليورو، ويطلق على الدين الناجم عن هذه العملية بالدين الخارجي(اسعد حمدي محمد ماهر، هبة اية بكر علي: 2016 ، ص145).

من خلال ما سبق نستطيع أن نقول سواء كان الدين خارجي أو سيادي أو دين حكومي فهو يمثل في النهاية ديناً عاماً. هذا الأخير يمثل مصدراً مهماً من مصادر الإيرادات العامة للدولة، تلجأ إليه الدول لتمويل نفقاتها العامة عندما تعجز عن توفير إيرادات كافية، خاصة من الضرائب حيث تنتج الدولة للاقتراض من الأفراد أو الهيئات المحلية أو الدولية لعدة أسباب نوضحها في الجزء الموالي.

2.2 أسباب اللجوء إلى الديون السيادية:

هناك عدة أسباب تجعل الدولة تلجأ إلى إصدار ديون سيادية نذكر منها(بوهرين فتيحة، شيلي وسام: 2012 ، ص4):

- حاجتها لتمويل مشروعات تنموية يرتفع المكون الأجنبي فيها (الآلات والمعدات التي سيتم استيرادها من الخارج)؛
- ارتفاع معدل التضخم في الداخل مما يجعل من عملية الاقتراض بالعملة المحلية مسألة مكلفة للدولة، نظراً لارتفاع معدلات الفائدة الاسمية على السندات التي تصدر بالعملة المحلية، بينما تكون عملية الاقتراض بالعملة الأجنبية أرخص نسبياً؛
- عندما تواجه الدولة عدم استقرار في معدل صرف عملتها مقابل العملات الأجنبية، فتميل في هذه الحالة إلى تفضيل إصدار سنداتها بعملة أجنبية مستقرة نسبياً في القيمة؛
- ومهما كانت الأسباب التي تجعل الدول تلجأ إلى الديون السيادية فإن عدم تسديدها أو التخلف عن التسديد ينجر عنه مخاطر نعالجها في الجزء الموالي.

3.2 الجدارة الائتمانية لديون السيادية: يؤدي الدين السيادي سواء الدين العام public debt أو الدين الحكومي government debt دوراً هاماً في نمو الاقتصاد وتطوره، لكن عدم القدرة على تسديده يؤدي إلى مخاطر وخيمة. وعلى هذا الأساس ظهر ما يسمى بالجدارة الائتمانية للدين السيادي.

1/ تعريف الجدارة الائتمانية للدين السيادي: هي مقدرة الدولة على الإستمرار في خدمة ديونها الخارجية والوفاء بالالتزامات المترتبة على هذه الديون في مواعيدها وبدون الحاجة

ظاهرة الديون السيادية العالمية دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية

إلى طلب إعادة الجدولة أو الفشل في السداد(كمال محمد المصري: تاريخ الإطلاع 2019/4/16).

وعلى هذا الأساس ظهرت مجموعة من الوكالات المتخصصة في المعلومات على الائتمان في العالم لإنارة الطريق ودراسة الأبعاد الممكنة لمخلفات الدين السيادي، وتعد هذه المعلومات بمثابة دليل الأسواق على مدى جودة الدين السيادي للاستثمار فيه، بالإضافة إلى قياس الاحتمال التراكمي للتوقف عن السداد أي عدم قدرة الدول على الوفاء بالتزاماتها لمدة قد تصل إلى 5 سنوات قادمة يتم خلالها وضع تصنيف إئتماني ضمني.

وهذا ما يعرف بالجدارة الائتمانية للديون السيادية حيث وضعت عدة مؤشرات لقياسها من مختلف وكالات التصنيف الائتماني.

2/ تعريف مؤشرات تصنيف الجدارة الائتمانية السيادية: هي مقاييس تحاول تقييم احتمالات خطر عدم سداد مقترض لقيمة القرض المستحق عليه(احمد طلفاح: افريل 2005).

ومن بين وكالات التصنيف الائتماني للديون السيادية نجد وكالة cma التابعة لستدرز اندب ورز والتي صنفت الديون السيادية الخطرة خلال سنة 2011 كما يوضح لنا الجدول الموالي .

الجدول رقم 01 : أخطر الديون السيادية حسب وكالة cma

الترتيب	الدولة	احتمال التوقف عن السداد	تصنيف وكالة CMA	هامش معدل الفائدة	الترتيب السابق
1	اليونان	93.8	C	8453.3	بدون تغيير (1)
2	البرتغال	60.8	-CCC	1153.7	بدون تغيير (2)
3	باكستان	50.9	+CCC	979.6	تراجع مركزين (5)
4	فنزويلا	49.4	+CCC	927.1	تحسن بمركز واحد (3)
5	الأرجنتين	49.2	-B	917.4	تحسن بمركز واحد (4)
6	أيرلندا	46.4	+B	747.3	تراجع بمركز واحد (7)
7	أوكرانيا	45.5	+B	860.2	تحسن بمركز واحد (6)
8	مصر	26.3	+B	621.4	دولة جديدة
9	المجر	35.5	+B	610.6	دون تغيير

10	إيطاليا	34.9	+B	486.4	تحسن بمركزين (8)
----	---------	------	----	-------	------------------

من خلال الجدول يتضح لنا بان دولة اليونان في خطر، إذ غير قادرة على تسديد ديونها مما سيدخلها في عجز والذي ستكون له آثاره ليس فقط على الإقتصاد اليوناني و إنما على منطقة اليورو ككل ، و الدليل على هذا نشوء أزمة تدعى بأزمة الديون السيادية الأوروبية التي مست دول منطقة اليورو دون غيرها من الدول، بالرغم من تفاقم ديونها السيادية كالولايات المتحدة الأمريكية و عليه لا بد من تناول تطور الديون السيادية على المستوى الدولي .

3. أرقام حول الديون السيادية العالمية:

لقد أصبحت الدول المتقدمة تعاني من الديون التي تتزايد و تفوق في العديد من الدول أضعاف الناتج الداخلي، بعد أن كانت حkra على الدول النامية و الجدول الموالي يبين لنا تطور الدين الخارجي حسب المناطق.

الجدول رقم 02: الدين الخارجي حسب المناطق الجغرافية خلال 1980 -2012

الوحدة : مليار دولار أمريكي

المنطقة	1980	1990	2000	2012
أمريكا اللاتينية	230	420	714	1258
صحراء افريقيا	61	176	213	331
الشرق الأوسط و شمال إفريقيا	64	137	144	177
جنوب آسيا	37	126	163	501
آسيا الوسطى و دول pecot	58	101	234	1150
المجموع	511	1194	1965	4829

Source : pierre gottinaux et les autres : Les chiffres de la dette 2015، CADTM www.cadtm.org، p35.

مع العلم أن الدين الخارجي يتكون من الديون العامة السيادية الخارجية من جهة مضاف إليها ديون القطاع الخاص الخارجية (ديون المصارف والمؤسسات المالية والشركات)، والتي بلغت سنة 2012 حوالي 1766 مليار دولار أمريكي والجدول الموالي يوضح لنا مكوناتها.

ظاهرة الديون السيادية العالمية دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية

الجدول رقم 03: مخزون الديون الخارجية العامة سنة 2012 الوحدة : مليار دولار

النسبة المئوية	المبلغ	الدائنون
31	545	المؤسسات المالية الدولية
19	345	دول أخرى
41	716	السوق المالي
7.4	130	قروض بنكية
1.6	28	أخرى
100	1766	المجموع

Source :idem، p36.

من الجدول يتضح لنا أن الديون السيادية الخاصة في مجال السوق المالي أخذت حصة الأسد، و هي تعتبر ديون سيادية خطيرة لان توقع المستثمرين بعدم قدرة الدولة على تسديد ديونها يجعلهم يقومون ببيع استثماراتهم مما سيؤدي إلى نقص النقد من العملات الأجنبية بالدولة و بالتالي تقع الدولة في مشاكل إقتصادية مثل ما حدث لليونان ، و سنحاول في هذا الجزء تناول الديون السيادية على المستوى الدولي وتطوراتها قبل و بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 ، بغرض معرفة أكثر الدول ديناً و نخص هنا الدول المتقدمة

1.3 الدين العام الحكومي قبل الأزمة المالية العالمية 2008 :

لقد عانت الدول المتقدمة من الديون قبل حدوث الأزمة المالية العالمية و الجدول الموالي يبين لنا ذلك.

الجدول رقم 04 : الدين العام الحكومي نسبة من الناتج المحلي

البلد	1980	1990	2000	2006	2007
استراليا	غير معروف	16.3	19.5	10.0	9.7
كندا	45.6	75.2	82.1	70.3	66.5
قبرص	غير معروف	غير معروف	60.8	65.4	58.8
دانمارك	غير معروف	غير معروف	52.4	32.1	27.1
ايسلونيا	غير معروف	غير معروف	5.1	4.4	3.7
فلند	10.8	13.8	43.8	39.6	35.2
فرنسا	20.7	35.2	57.4	64.1	64.2
المانيا	غير معروف	غير معروف	60.2	67.2	65.1

107.2	107.5	103.4	73.3	22.73	اليونان
29.1	31.0	غير معروف	غير معروف	غير معروف	هونج كونج
29.1	30.1	41.0	36.2	25.5	ايسلندا
24.9	24.6	37.0	94.5	65.9	ايرلندا
103.3	106.3	108.6	94.3	غير معروف	ايطاليا
183.0	186.0	140.1	67.0	50.6	اليابان
30.7	31.1	18.0	13.8	غير معروف	كوريا الجنوبية
6.7	6.7	6.2	غير معروف	غير معروف	لكسمبورغ
6.7	6.7	6.2	غير معروف	غير معروف	مالطا
45.3	47.4	53.8	غير معروف	غير معروف	نederland
17.2	19.3	31.6	58.2	غير معروف	نيوزلندا
56.6	58.7	32.6	28.9	47.3	نورزاي
68.4	63.7	48.4	57.2	غير معروف	برتغال
85.6	86.4	81.2	71.2	غير معروف	سنغافورة
36.3	39.7	59.4	42.5	16.6	اسبانيا
40.2	45.3	53.9	غير معروف	غير معروف	السويد
43.7	42.8	40.5	32.4	46.1	بريطانيا
64.4	63.8	53.0	62.0	41.2	الو.م.ا.

Source: The International Monetary Fund (IMF)‘ **World Economic Outlook Database**‘ October 2013.

يتضح لنا من الجدول السابق أن الدين العام الحكومي في تزايد مستمر خاصة بالنسبة لاييطاليا، اليابان و اليونان، حيث يتضح لنا:

✓ ارتفاع الديون بالنسبة لمنطقة اليورو خاصة بعد دخول اليونان إلى الاتحاد الأوروبي في 1981 .

✓ لقد انضمت اليونان إلى منطقة اليورو و هي مثقلة بالديون مما ينبئ بحدوث أزمة.

✓ لقد كشفت أزمة الرهن العقاري بالو.م.ا عن الخلل الموجود ببلدان منطقة اليورو.

✓ إن تحول أزمة الرهن العقاري إلى أزمة مالية عالمية كان لها آثار وخيمة على الإقتصاد العالمي ككل والإقتصاد الأوروبي والأمريكي بالخصوص خاصة في مجال الديون كما سنرى لاحقاً.

مع العلم أن خلال فترة 1990-2007 حدثت عدة أزمات كانت مرتبطة بالديون نذكر منها:

- **أزمة المكسيك 1994-1995:** لقد حدثت هذه الأزمة لعدة أسباب نذكر منها (أزمة المكسيك 1994-1997 (على الخط) <http://pbf.org.ps/site/?q=pages/view/6421> تاريخ الاطلاع 20/5/2019):

- لقد حدثت هذه الأزمة لعدة أسباب نذكر منها تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى المكسيك في أعقاب تنفيذها لبرنامج الإصلاح الإقتصادي عام 1989م، أدى إلى إخفاء حقيقة العجز في حساب العمليات الجارية والتدهور في المدخرات الخاصة وتقييم العملة الوطنية بأعلى من قيمتها الحقيقية؛

- المغالاة في تقييم سعر صرف البيزو المكسيكي، مما أدى إلى ارتفاع شديد في الإستهلاك، ومن ثم زيادة الواردات كبيرة، نتيجة قيام المستوردين باستيراد السلع التي يخشون أن تصبح أسعارها أعلى فيما بعد؛

- أدى تفاقم المشاكل التي خلفتها المغالاة في تقييم العملة إلى زيادة الاعتقاد في أنها لن تختفي دون خفض في قيمة العملة، وأن تأجيل الإصلاح يؤدي إلى تكلفة أعلى لها؛

- سلسلة الإضطرابات المالية والتقلبات في سعر الصرف التي مر بها الإقتصاد المكسيكي، كانت نتيجة مباشرة لعوامل إقتصادية خارجية وعوامل سياسية داخلية، وأدت العوامل الخارجية لانخفاضات متتالية في الاستثمارات غير المباشرة، وأسهمت العوامل الداخلية في إشاعة جو من الغموض الشديد على المستوى الإقتصادي والتساهل في السياسية النقدية خلال عام 1994م، والتي أدت إلى توسع سريع في الإئتمان الممنوح من البنك المركزي المكسيكي للبنوك، والإئتمان الممنوح من البنوك التجارية وبنوك التنمية للقطاع الخاص؛

- تعويم البيزو المكسيكي وتخلى الحكومة عن إلتزاماتها بإدارة نظام سعر الصرف مما أدى إلى آثار سلبية شديدة على توقعات الأسواق المالية حيث هبطت قيمة البيزو حوالي 40% في 1995/1/31م.

و لقد أدت الأزمة المالية في المكسيك إلى حدوث عجز كبير في ميزان المدفوعات، وتوقفت معه المكسيك عن سداد الديون الخارجية مع حدوث زيادة سريعة في معدلات التوسع النقدي الذي ساهم في المضاربة على العملة المكسيكية التي انهارت بشدة مما استدعى تدخل سريع للإنقاذ من الولايات المتحدة الأمريكية وصندوق النقد الدولي.

• **أزمة تايلاند 1997-1998:** كانت بداية الأزمات المالية لعام 1997 في تايلاند، ثم تبعتها الفلبين وماليزيا وامتدت إلى أندونيسيا وكوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة، ثم هونغ كونغ، ثم إنتشرت في أنحاء متفرقة من العالم، وتتمثل أسباب نشوء الأزمة في(محمد صالح قريشي: 2007 ، ص246):

- مشاكل ديون القطاع الخاص وضعف جودة القروض؛
- ارتفاع الإلتزامات الخارجية في الدول المقرضة؛
- الارتباط الوثيق بين العملة المحلية والدولار الأمريكي؛
- ضعف الأداء الإقتصادي ومشاكل ميزان المدفوعات؛
- التغيرات التكنولوجية في أسواق رأس المال؛
- نقص الثقة في قدرة الحكومة على حل مشاكلها بنجاح.

ولقد نشر مقال في مجلة التمويل والتنمية، ذكر أن الديون قصيرة الأجل التي قدمتها البنوك العالمية للدول النامية، كان لها دور أساسي في نشوب أزمة 1997 حيث إرتفع المستحقات قصيرة الأجل للبنوك في هذه الدول من 12% من مجموع ديون الدول النامية عام 1990 إلى 20% عام 1997، وقد أحدثت هذه الزيادة أثراً تجاوز بكثير ما تشير إليه هذه الأرقام، فقد تزايد حجم الديون قصيرة الأجل بأسرع ما يكون في شرق آسيا وتلتها في ذلك أمريكا اللاتينية، إن جل الأزمات المالية السابقة الذكر ساهمت في تزايد الديون العامة للبلدان وهي مترابطة فيما بينها.

2.3 الدين العام الحكومي خلال الأزمة المالية العالمية 2008 و بعدها:

ظاهرة الديون السيادية العالمية دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية

- لقد تعرض الإقتصاد العالمي إلى أزمة مالية حادة خلال سنة 2008 والتي مرت بعدة مراحل (بوعتروس عبد الحق، بوهرين فتيحة: 29-30 مارس 2012 ، ص 9-12):
- فبراير 2007: عدم تسديد تسليفات الرهن العقاري يتكثف في الولايات المتحدة ويسبب أولى عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة؛
 - اوت 2007: البورصات تتدهور أمام مخاطر اتساع الأزمة، والمصارف المركزية تتدخل لدعم سوق السيولة؛
 - أكتوبر إلى ديسمبر 2007: تعلن مصارف كبرى إنخفاضا كبيرا في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري؛
 - 22 جانفي 2008: الاحتياطي الاتحادي الأمريكي (البنك المركزي) يخفض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة إلى 3.50%، وهو إجراء ذو حجم استثنائي. ثم جرى التخفيض تدريجيا إلى 2% بين جانفي ونهاية افريل؛
 - 11 مارس 2008: تضافر جهود المصارف المركزية مجددا لمعالجة سوق التسليفات؛
 - 16 مارس 2008: "جي بي مورغان تشيز" يعلن شراء بنك الأعمال الأمريكي "بير ستيرنز" بسعر متدن ومع المساعدة المالية للاحتياطي الاتحادي؛
 - 15 سبتمبر 2008: اعتراف بنك الأعمال "ليمان برانرز" بإفلاسه بينما يعلن أحد أبرز المصارف الأمريكية وهو "بنك أوف أميركا" شراء بنك آخر للأعمال في وول ستريت هو "ميريل لينش"؛
 - 16 سبتمبر 2008: الاحتياطي الاتحادي والحكومة الأمريكية تؤممان بفعل الأمر الواقع أكبر مجموعة تأمين في العالم "أي آي جي" المهتدة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 9.79% من رأسمالها؛
 - 18 سبتمبر 2008: البنك البريطاني "لويدي تي أس بي" يشتري منافسه "أنش بي أو أس" المهتد بالإفلاس، وتعلن السلطات الأمريكية أنها تعد خطة بقيمة 700 مليار دولار لتخليص المصارف من أصولها غير القابلة للبيع؛

- 26 سبتمبر 2008: انهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية "فورتيس" في البورصة بسبب شكوك بشأن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها. وفي الولايات المتحدة يشتري بنك "جي بي مورغان" منافسه "واشنطن ميوتشوال" بمساعدة السلطات الفدرالية؛

- 29 سبتمبر / 2008: مجلس النواب الأميركي يرفض خطة الإنقاذ. وول ستريت تتهاجر بعد ساعات قليلة من تراجع البورصات الأوروبية بشدة، في حين واصلت معدلات الفوائد بين المصارف ارتفاعها مانعة المصارف من إعادة تمويل ذاتها.

وفي ظل هذه الأزمة كانت الديون الحكومية كما يوضح لنا الجدول الموالي

الجدول رقم 05 : الدين العام الحكومي نسبة من الناتج المحلي

البلد	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
استراليا	11.8	16.8	20.5	24.4	27.9	29.1	29.2
كندا	71.3	81.3	83.1	83.5	85.3	87.1	85.6
قبرص	48.9	58.5	61.3	71.1	85.8	114.1	123.0
دانمارك	33.4	40.7	42.7	46.4	45.6	47.1	47.8
ايسلنديا	4.5	7.1	6.7	6.0	9.7	11.0	10.4
فلند	33.9	43.5	48.7	49.2	53.6	58.0	59.8
فرنسا	68.2	79.2	82.4	85.8	90.2	93.5	94.8
المانيا	66.8	74.5	82.5	80.4	81.9	80.4	78.1
اليونان	112.9	129.7	148.3	170.3	156.9	175.7	174.0
هونج كونك	28.7	31.2	35.5	34.8	34.1	33.0	32.0
ايسلندا	44.2	64.4	91.2	103.3	99.1	93.2	90.9
ايرلندا	44.2	64.4	91.2	104.1	117.4	123.3	121.0
ايطاليا	106.1	116.4	119.3	120.8	127.0	132.3	133.1
اليابان	191.8	210.2	216.0	230.3	238.0	243.5	242.3
كوريا الجنوبية	30.1	33.8	33.4	34.2	35.0	35.7	35.3
لكسمبورغ	14.4	15.3	19.2	18.3	20.8	22.9	24.6

ظاهرة الديون السيادية العالمية دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية

74.0	73.4	71.6	70.0	67.3	66.5	60.9	مالطا
75.6	74.4	71.3	65.7	63.4	60.4	58.5	نederland
35.9	37.2	37.8	37.2	32.0	25.9	20.1	نيوزلندا
34.1	34.1	34.1	34.1	49.2	49.0	55.2	نوروي
125.3	123.6	123.8	108.4	94.0	83.7	71.7	برتغال
106.2	107.8	111.0	105.2	99.3	101.5	96.3	سنغافورة
99.1	93.7	85.9	70.4	61.7	54.0	40.2	اسبانيا
42.2	42.2	42.2	38.3	38.6	39.4	42.6	السويد
95.3	92.1	88.8	84.3	78.5	67.1	51.9	بريطانيا
107.0	106.0	102.7	99.4	95.2	86.3	73.3	الو.م.ا

Source: The International Monetary Fund (IMF)؛ **World Economic Outlook Database**؛ October 2013.

من الجدول يتضح لنا أن هناك العديد من الدول التي تتزايد ديونها خاصة :

- قبرص حيث تراوحت الزيادة بين 8 % - 30 % سنويا؛
- فرنسا حيث تراوحت الزيادة بين 3 % - 15 % سنويا؛
- اليونان حيث تراوحت الزيادة بين 15 % - 20 % سنويا؛
- إيطاليا حيث تراوحت الزيادة 10 % سنويا؛
- اليابان حيث تراوحت الزيادة بين 15 % - 20 % سنويا؛
- البرتغال حيث تراوحت الزيادة بين 02 % - 20 % سنويا؛
- بريطانيا حيث تراوحت الزيادة بين 3 % - 13 % سنويا.

من الجدول السابق يضح لنا إنفجار أزمة الديون السيادية التي مست بلدان الاتحاد

الأوروبي ونخص هنا اليونان، البرتغال واسبانيا وبالرغم من معاناة الولايات المتحدة الأمريكية من الديون غير أنها لم تتعرض إلى أزمة مثل باقي البلدان وهذا راجع إلى عدة أسباب وعوامل سنقوم بتحليلها في الجزء الموالي.

4 الديون السيادية الأمريكية:

إن تحليلنا لمكونات الدين الأمريكية نلاحظ بان هيكل الدائنين للولايات المتحدة الأمريكية يتكون من عدة أطراف، تتمثل فيما يلي (دلامي نجية: 2012/2011 ، ص 97):

أ -الجمهور: وتشمل الأفراد والشركات والبنوك وشركات التأمين والمعاشات التقاعدية وصناديق الاستثمار المشترك، والدولة والحكومات المحلية؛

ب - المستثمرين الأجانب: الصين، اليابان، بريطانيا، الدول المصدرة للنفط، وآخرون؛

ت - صناديق الاحتياطي الفيدرالية: وهي مصممة لتأمين العملة الأمريكية " الدولار " وتخزين السيولة لتلبية الاحتياجات الطارئة؛

ث - صناديق الضمان الاجتماعي: التي تشمل برنامج الاستثمار في السندات الحكومية.

1.4. أسباب ارتفاع الدين الأمريكية: بالرغم من إعتبار ال.و.م. دولة عظمى غير أنها تعاني من ديون سيادية كبيرة، اذ اعتبرت حسب إحصائيات البنك العالمي من البلدان الأعلى دينا والجدول الموالي يوضح لنا ذلك.

الجدول رقم 06 : الدين السيادية لبعض الدول % من PIB

الدول	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
فرنسا*	63.8	67.4	77.1	84.3	87.8	90.2	91.4
المانيا*	65	65.9	74.1	79.0	81.8	83.4	84
اسبانيا*	36.1	39.7	52.5	61.7	67.8	71.3	73.5
رومانيا*	44.2	52.3	68.9	80.8	86.8	89.3	90.7
الو.م.ا	64.8	69.4	82.9	82.8	99.8	103.8	106.7
اليابان	167.1	172.1	191.7	197.5	201.5	203.5	204.02

*Dettes publiques brutes, au sens de Maastricht pour les pays de l'euro

source : sabine le Bayon est autres : europe-etats-unis,japon : quelles politiques budgétaires de sortie de crise ?, revue de l'ofce, n112, janvier 2010, p38.

من الجدول السابق نستنتج أن الدين العام الأمريكي في تزايد مستمر، و هو متقارب إن لم نقل اكبر من الدين العام في بعض الدول الأوروبية، هذه الزيادة حدثت نتيجة عدة أسباب نوضحها في الجزء الموالي.

ظاهرة الديون السيادية العالمية دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية

4-1-1- الأسباب العسكرية: إن سبب ارتفاع الدين السيادي الأمريكي، يعود للعجز في الموازنة نتيجة الإنفاق العسكري حيث تحتل المرتبة الأولى على المستوى الدولي، خاصة منذ سنة 2001 نتيجة أحداث 11 سبتمبر 2001 و خوضها الحرب في العراق وأفغانستان مما زاد حجم الإنفاق العسكري. و الجدول الموالي يوضح لنا ذلك.

الجدول رقم 07 : الميزانية العسكرية الأمريكية خلال 2003-2008 الوحدة: ألف دولار

السنوات	الحرب بالعراق	الحرب على الإرهاب	ميزانية الدفاع الأمريكية
2003	93	54	438
2004	111	74	448
2005	164	100	507
2006	188	116	536
2007	245	166	611
2008	371	195	792.9

المصدر: سامر مظهر قنطقجي: ضوابط الإقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، دار النهضة، سوريا، 2008، ص 62 .

ولقد إرتفعت الميزانية العسكرية الأمريكية، خلال الأزمة المالية العالمية وأزمة الديون السيادية الأوروبية إذ تعد الولايات المتحدة الأمريكية، أولى الدول من حيث الإنفاق العسكري كما يبين لنا الجدول الموالي.

الجدول رقم 08 : أعلى 13 ميزانيات عسكرية في العالم خلال 2011-2016

السنوات	الترتيب	الإنفاق مليون دولار	نسبة الإنفاق من GDP %
2011	1	717	3.5
2012		682	4.4
2013		640	3.8
2014		610	3.5
2015		637	3.9
2016		611	3.3

Source: www. Sipri .org

4-1-2- الأسباب السياسية: يرجع السبب الرئيسي لصراع بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي، لمحاولة ضغط كل طرف على الآخر لأجل تحضير الانتخابات، فوجد الحزب الجمهوري فرصة للاستفادة من عجز الحزب الديمقراطي عن الوفاء بالتزاماته المالية فعرضوا فكرة رفع سقف الدين، حتى تتمكن أمريكا من تسديد ديونها وسد العجز عن ميزانيتها حتى تضع الحزب الديمقراطي في مأزق تستفيد منه. و عليه ساهم الصراع في زيادة المديونية الأمريكية.

4-1-3- الأسباب الاقتصادية: نتيجة أزمة الرهن العقاري التي تعرضت لها الو.م.ا، والتي تحولت إلى أزمة مالية عالمية حيث إرتفعت نسبة البطالة وانخفض مستوى النمو الإقتصادي كما يوضح لنا الجدول الموالي.

الجدول رقم 09 : معدل البطالة والنمو الإقتصادي للو.م.ا خلال 2008-2014

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل البطالة	4.6	5.8	9.3	9.6	8.9	8.1	7.4	6.2	5.3

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على تقارير البنك الفيدرالي الأمريكي

من خلال الجدول السابق نستنتج:

- ارتفاع معدل البطالة بالو.م.ا منذ تحول أزمة الرهن العقاري إلى أزمة مالية عالمية سنة 2008 .

- زيادة البطالة خلال فترة 2009-2012 بسبب اثار أزمة الديون السيادية الأوروبية ، لان الأسواق المالية العالمية مرتبطة ببعضها البعض.

- معاناة الو.م.ا بما يعرف بعجز التوائم أي عجز الميزانية و عجز الميزان التجاري، حيث تراجع فائض الميزانية العامة للو.م.ا إلى أن أصبح يحقق عجزا. و نفس الشيء بالنسبة للميزان التجاري وهذا بسبب تزايد ميزانية الدفاع الأمريكية خاصة سنوات 2007-2012، كما رأينا سابقا والجدول الموالي يوضح لنا رصيد الموازنة السنوي.

الجدول رقم 10 :رصيد الموازنة الأمريكية السنوي خلال 2006-2013 الوحدة:مليار دولار

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
رصيد الموازنة	248.2-	160.7-	458.6-	1412.7-	1294.4-	1299.6-	1087-	679.5-

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على تقارير البنك الفيدرالي الأمريكي

2.4 هل تتحول الديون الأمريكية إلى أزمة: لقد تحولت الديون السيادية الأوروبية إلى أزمة حادة أثرت على الإقتصاد العالمي بصفة عامة و الإقتصاد الأوروبي بصفة خاصة، بدأت هذه الأزمة من اليونان لتنتقل إلى باقي بلدان منطقة الاورو. و بالرغم من معانات الو.م.ا من ثقل الديون التي لحظنها من خلال الإحصائيات السالفة الذكر، غير أنها لم تتعرض إلى أزمة مثل اليونان، اسبانيا و البرتغال. وهذا راجع لعدة أسباب نذكر منها:

✓ يعتبر الدولار عملة دولية حيث تستطيع الو.م.ا عن طريق عملتها إصدار المزيد من النقود والسندات وهذا لإستعمالها في الاحتياطات الدولية؛

✓ إن البلدان المصدرة للنقط ونخص هنا بلدان الخليج العربي تمتلك احتياطات دولية بالدولار، وعليه فوقع الو.م.ا في أزمة ديون سيادية سيجعل هذه البلدان تتعرض إلى مشاكل إقتصادية، لكن على الو.م.ا أن تحافظ على سمعة الدولار و سمعة السندات التي تصدرها لأن فقدان الثقة من طرف مشتري السندات الأمريكية يجعل الدولار بأن لا يكون عملة الاحتياطات الدولية الأولى؛

✓ إن توقف الو.م.ا عن سداد ديونها احتمال غير وارد لان السندات المصدرة إلى المستثمرين الداخليين أو الخارجيين مقومة بالعملة المحلية، هذه الميزة التي تتميز بها الو.م.ا جعلتها في مأمن، وبعيدة كل البعد عن تعرضها لأزمة الديون السيادية لان هناك عدة تدابير إقتصادية يتخذها البنك الفيدرالي في هذا المجال.

5. تحليل النتائج:

من خلال هذه الدراسة نتوصل إلى النتائج التالية:

- يعود سبب إرتفاع حجم الدين السيادي الأمريكي إلى الإنفاق العسكري، حيث تعتبر من اكبر الدول في مجال الميزانية العسكرية؛
- لا يعتبر الإنفاق العسكري السبب الوحيد لارتفاع الدين السيادي الأمريكي يل هناك أسباب أخرى أهمها الأسباب السياسية والإقتصادية؛

- تبقى الو.م.ا قوة إقتصادية، سياسية وعسكرية على المستوى الدولي، بالرغم من المشاكل التي تعاني منها ونخص هنا حجم الديون المتزايد، والذي يقدر إحتمال تحوله إلى أزمة بنسبة 0 % بسبب عملة الدولار التي تعتبر الأولى عالميا في الاحتياطات من جهة والسياسة المالية والنقدية التي يتبعها البنك الفيدرالي الأمريكي من جهة أخرى.

6. قائمة المراجع:

- محمد صالح القرشي، المالية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2007.
- سامر مظهر قنطقجي: ضوابط الإقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، دار النهضة، سوريا، 2008.
- بوالكور نور الدين، أزمة الدين السيادي في اليونان- الاسباب و الحلول، مجلة الباحث، العدد 13 ، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر، 2013 .
- اسعد حمدي محمد ماهر، هبة أبو بكر، أزمة الديون السيادية دراسة في الإقتصاد الإسلامي، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد 2 ، العدد 1 ، العراق، 2016 .
- بوهرين فتيحة، شيلي وسام : انكشاف البنوك الأوروبية على أزمة الديون السيادية، مداخلة مقدمة ضمن يوم دراسي حول إدارة أزمة الديون السيادية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة منتوري-قسنطينة، الجزائر، يوم 15/04/2012 .
- بوعتروس عبد الحق، بوهرين فتيحة، أثر الأزمة المالية العالمية على المهنة البنكية دراسة حالة بنك البحرين الإسلامي، مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي الإبداع والتميز في منظمات الأعمال، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، الأردن ، يومي 29-30 ماس 2012 .
- دلامي نجية، دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الصينية في ظل حرب العملات، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص مالية وإقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2011/2012 .
- كمال محمد المصري: تمويل التنمية الإقتصادية، الملف رقم 06 ، الجدارة الإئتمانية السيادية للدول(على الخط) -http://site.iugaza.edu.ps/kmasri/files/Financing-Dev-06- Souverein-rating.pptx تاريخ الاطلاع 2019/4/16 .

ظاهرة الديون السيادية العالمية دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية

- احمد طلفاح، الجدار الفوائد - الأساسية المبادئ السيادية الائتمانية، المعهد العربي للتخطيط، افريل 2005 (على الخط) http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2005/35_C19-1.pdf.
الاطلاع تاريخ 2019/4/20 .
- أزمة المكسيك 1994 - 1997 (على الخط) <http://pbf.org.ps/site/?q=pages/view/6421> تاريخ الاطلاع 2019/5/20 .
- sabine le Bayon est autres : europe ،Etats-Unis،japon : quelles politiques budgétaires de sortie de crise ?، revue de l'ofce، n112، janvier 2010، p38.
- pierre gottinaux et les autres : Les chiffres de la dette 2015، CADTM www.cadtm.org، p35.
- The International Monetary Fund (IMF)، World Economic Outlook Database، October 2013
- The International Monetary Fund (IMF)، World Economic Outlook Database، october 2013.
- www. Sipri .org